

قامَ عليهما الكتابان لم يُوازَ بانتقاءِ قبلُ وبعدُ، مع هذا الشمول.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ، وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّا كُنَّا قَدْ طَبَعْنَا «صَحِيحَ مُسْلِمٍ» منفرداً في مجلِّدٍ واحدٍ، واختَرناهُ أَنْ يَكُونَ ثَانِي اثْنَيْنِ، إِذْ أَحَقَّنَاهُ «صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ» الرَّائِدَ الْأَوَّلَ فِي بَابِهِ، وَالْمَقْدَّمَ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَمَا خَدَمْتُمَا لِلْكَتَابَيْنِ إِلَّا أَنَا نَدِينُ لَصَاحِبِهِمَا بِالْفَضْلِ وَالْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالْمَكَانَةِ، وَأَنْ الْإِتْقَاءَ الَّذِي

وَمَا نَقُولُ هَذَا عَنْ مَتْنِ كِتَابِنَا إِلَّا عَنْ دِرَافَةٍ وَعِلْمٍ بِهِ، فَقَدْ كُنَّا قَرَأْنَاهُ وَدَرَسْنَاهُ مَرَّاتٍ، وَنَظَرْنَا فِي مَاهِيَةِ إِتْقَائِهِ لِلْأَحَادِيثِ، وَتَعَلَّمْنَا حُجَّتَهُ فِي مَقْدَمَتِهِ، وَاسْتَظْهَرْنَا مِنْهَجَهُ مِنْ طَرِيقَتِهِ فِي «الصَّحِيحِ» وَكِتَابِهِ الْآخَرِ «التَّمْيِيزِ»، الَّذِي يُعَدُّ مِنْ أَقْدَمِ مَا كُتِبَ فِي بَابِهِ. فَوَجَدْنَا أَنَا أَمَامَ عَالَمٍ قَدْ حُقَّ لَهُ ذَلِكَ التَّقَدُّمُ فِي تِلْكَ الْمَرْتَبَةِ، وَعُدُّ مِنْ أَصْحَابِ الْاجْتِهَادِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مَخَالَفَاتٌ أُصُولِيَّةٌ فِي مَنْهَجِيَّةِ التَّصْحِيحِ فَإِنَّ هَذَا لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْمَنَاجِيزِ الْجَادَّةِ وَالْمُعْتَبَرَةِ، إِذْ مَا قَالَ أَمْرًا مِنَ الْأُصُولِ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ هَذَا أَوْ كِتَابِهِ التَّمْيِيزِ، إِلَّا كَانَ لَهُ وَجْهَةٌ نَظَرٍ عَقْلِيَّةٍ، لَا يُمْكِنُ تَفْنِيدُهَا بِتِلْكَ السَّهُولَةِ، وَالْأَمْرُ مُنْبَعُهُ الْاجْتِهَادُ.

فَكَانَ مِنَ الْأَوَائِلِ الَّذِي فَاقُوا أَقْرَانَهُمْ بِمَنْهَجِيَّاتٍ وَظَفُّوْهَا عَمَلِيًّا، خَائِضِينَ غِمَارَ التَّقْدِيرِ مِنْهُمْ وَعَلَيْهِمْ، مَتَحْمِلِينَ عَنَاءَ ذَلِكَ. وَلَوْ نَظَرْنَا إِلَى الْمَنْهَجِيَّاتِ بِمَحَاكِمَاتٍ فِي دَقِّقَتِهَا وَتَبَّعَ أَصْحَاحَهَا وَمَنَاقَشَتِهَا، لَمَا وَجَدْنَا بَعْدًا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ ذُرْوَةَ الْقُرْنِ الثَّالِثِ خَلَّفَ لَنَا أَرْبَعَةً حُقَافِيزٍ، كَانُوا هُمُ الْحُمَاةَ الذَّائِدِينَ عَنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ مَا يَشَوُّهَا مِنْ دَخِيلٍ وَكَذِيبٍ وَوَهْمٍ، أَوْلَئِكَ: الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَمُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ. وَلَوْلَاهُمْ لَضَاعَ عِلْمٌ كَثِيرٌ.

وَانْطِلَاقًا مِنْ تِلْكَ الْمَعْرِفَةِ، وَمِنْ تَقَبُّلِ الْأُمَّةِ لِأَصْحَابِيَّةِ الصَّحِيحِينَ، قَدَّمْنَا هَذَا الْمَتْنَ لِيَكُونَ الثَّانِي

في سلسلتنا الحديثة، وها نحن نتبعه بشرحه ليحظى ما حظي صحيح البخاري إذ قدّمنا له أيضاً « فتح الباري ».

كلمات وأرقاماً، وأتينا بها على وجهها، والله أعلم.  
٢- ومن صفة النسخة التي اعتمدنا عليها ترتيباً وترقيماً:

وهذا الشرح الذي نحن بصدده من أشهر الشروح التي اعتنت بالصحيح، وطبع مرّات كثيرة، ولم تخرج هذه الطبعات إلا تكراراً دون بيان زائد، أو متابعة، وبقي في الكثير منها أخطاء كثيرة من الطبع أو التحقيق.

- أنها وضعت لها عناوين مستمدة من النووي في شرحه لمسلم، وغيره، إذ إن مسلماً لم يعنون لغير الكتاب، كأن يقول: كتاب الإيمان، كتاب الزكاة. وهكذا. أمّا العناوين المندرجة في كل كتاب فإنما زيدت من الشراح لتوضيح مقاصد الأحاديث عند مسلم.

وامتاز عملنا هنا بأمرٍ كثير، يمكن إيجازها (في المتن والشرح) بالآتي:

- أن الأحاديث من بداية الكتاب إلى متنها

١- اعتمدنا في متن الصحيح هذه على نسخة محمد فؤاد عبد الباقي، لأنها من أفضل النسخ وأدقها. واعتمدنا ترقيمه لها، لأنه السائد المشهور في ترقيم الصحيح، فأبقيناه لتبقى الاستفادة منه، وليمكن طالب العلم من مقابلتها على الكتب التي اعتمدت عليه، ولتسنى له مراجعة «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» على ترقيمه.

مُرَقَّمة حسب متن الحديث لكل صحابي، أي: إن الحديث إذا جاء في روايات مختلفة، وكانت عن الصحابي نفسه، عدّ ذلك كله حديثاً واحداً في الترقيم. فإذا جاء حديث آخر عن الصحابي نفسه عدّ رقماً آخر، فإذا جاء الحديث نفسه عن صحابي آخر عدّ رقماً آخر. وهكذا.

- أن كل كتاب من كتب الصحيح مرقيم على

وتعدّ هذه النسخة موثقة موثقاً بها، قل أن يردّ فيها الوهم، وقد صحّحنا الأخطاء الواردة فيها، وأنمنا السقط في بعض المواضع التي سقط منها كلمات سهواً، وأزلنا الإشكال في بعض الأسانيد، إذ أوهمت الخطأ فيها، أو جاءت على وجه يشكّل فيه الفهم. ونسبة هذا في نسخة عبد الباقي قليل جداً بل نادر.

حديثة، وهو المذكور قبل الحديث أولاً، وقد اعتبر فيه ترقيم الطرف كثيراً، وإنما ذكر هذا الترقيم لستفاد من التعامل مع «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»، فإذا ذكر في هذا المعجم: الكتاب والرقم، فإنما يريد به ذلك الترقيم الخاص في ذلك الكتاب.

وقد وضع الترقيم الخاص بين حاصرتين منفرداً أولاً، ووضع الترقيم العام بين قوسين: ( ) بعد

كما أننا صحّحنا النسخة من الأخطاء المطبعية، الأول.



وبالعادة فإن ما ذُكر له رقم عام كان له رقم خاص، إلا في أحيان قليلة قد يأتي فيها الرقم العام دون الرقم الخاص، وذلك يكون لاعتبارات معينة، منها: أن الإسناد الواحد حوى حديثين، فذكر عند أوله الرقم الخاص، ثم فصل بين الحديثين فذكر لهما رقمين عامين. ومنها أن هذه القطعة من الحديث حديث آخر. أو أن صحابياً آخر جاء ذكره في الحديث راوياً لقطعة من الحديث، أو جاء ليحدثنا بأمر زائد عما حدث به الصحابي الأول. ففي مثل هذا قد يُغفل عبد الباقي الرقم الخاص ويُقي على العام. وليس هذا العمل مطرداً في كتابه بل قد يشذ أحياناً، وقد يكون السبب أنه محكوم لترقيمات المستشرقين الذين ساروا على ترقيمات وضعوها واعتمدوها في كتابهم «المعجم المفهرس».

٣- مما زدنا فائدة على ما في البدو السابق:

- أن الأستاذ عبد الباقي ما كان يُنبه في المكرّر إلا عندما يأتي بعد الأول، وذلك بوضع الرقم الذي سبق به قبل، أما الحديث الأول الوارد في الصحيح، فلا تنبيه أنه يتكرّر بعد إلا في فهارس الكتاب، دون كبير فائدة، لأنه لا يمكن أن يُطلّع على الفهارس عند كل حديث.

أما هذه الطبعة فذكرنا عند كل حديث سيأتي بعد أنه مكرّر مع بيان مواضع التكرار فيما يأتي.

- أنا زدنا مواضع من التكرار فات الأستاذ عبد الباقي أن يُنبه عليها.

٤- خرّجنا الكتاب كله من «صحيح البخاري»

ذاكرين أرقام الأحاديث من طبعتنا، وهي الموافقة لترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي. موزعين تلك الأطراف من البخاري على طرق مسلم مراعين في هذا الطريق، والمعنى. ومراعاة الطريق هي الأغلب. وقد لا تكون الأرقام المنقولة عن البخاري مرتبة بسبب أن الأرقام الأولى هي الموافقة لرواية مسلم. إلا أن هذا لم يطرد معنا في كل أحاديثه.

٥- أضفنا إلى هذا الكتاب مفاتيح وفهارس،

- أن الرقم العام إذا جاء في غير موضعه من الترتيب، فإن هذا يعني أن الحديث قد تقدّم بهذا الرقم، وأن هذا مكرّر له، أو قطعة منه ومن أطرافه.

- أن بعض الأحاديث قد يُذكر فيها رقمان عامان، وهذا يعني أن الحديث لصحابيين اشتركا فيه.

ولم يلتزم الأستاذ عبد الباقي بذلك.

- أن بعض الأحاديث أعطيت الرقم العام السابق لها نفسه بزيادة (م) على الرقم، وهذا يعني أن هذا الحديث آخر غير الأول، تنبّه إليه عبد الباقي أثناء الطبع، فإذا غيّر الرقم وجعله متسلسلاً اضطرّ

	٨	مقدمة			
--	---	-------	--	--	--

لِتَقَرَّبَ الْفَائِدَةُ إِلَى الْقَارِئِ: لِلْآخِرَةِ، لِلْحَرْبِ، لِلْحَسَنِ... وَاعْتَمَدْنَاهَا هُنَا لِأَنَّ

أَلْف (ال) تَحْذِفُ تَلْقَائِيًّا مِنْ رِسْمِ الْكَلِمَةِ. فَذَكَرْنَا أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ أَلْفَ طَرَفٍ فِهْرَسًا

لِلْأَحَادِيثِ، وَهُوَ فِهْرَسٌ شَامِلٌ لِلْأَحَادِيثِ الْقَوْلِيَةِ وَالْفِعْلِيَةِ مَقْطَعَةً إِلَى جُمْلٍ مُنَاسِبَةٍ، يُمْكِنُ الْبَحْثُ مِنْ خِلَالِهَا هَجَائِيًّا عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي يَرِيدُهُ الْقَارِئُ. وَبِجَانِبِهِ رَقْمُ الْحَدِيثِ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ اللَّفْظُ أَوْ الْمَقْطَعُ. وَكَانَتْ طَرِيقَتُنَا فِي الْفَهْرَسَةِ كَالْآتِي:

ج- إِذَا اجْتَمَعَ النُّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ وَالْكَلِمَةُ النُّكْرَةُ الَّتِي زِيدَ فِي آخِرِهَا (أ) تَتَوَيْنُ النَّصْبُ عَلَى أَلْفٍ، فَإِنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَهَا يَكُونُ كَالْآتِي:

النُّكْرَةُ - الْمَعْرِفَةُ - النُّكْرَةُ الَّتِي زِيدَ فِي آخِرِهَا (أ) تَتَوَيْنُ النَّصْبُ عَلَى أَلْفٍ  
مثل: إِصْلَاحٌ بَيْنَ - إِصْلَاحٌ لَهُمْ - إِصْلَاحٌ مَا - إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ - إِصْلَاحًا يَوْفُقُ.

د- تَقْدُمُ الْأَلْفُ الطَّوِيلَةُ عَلَى الْأَلْفِ الَّتِي تُشَبِّهُ الْيَاءَ فِي التَّرْتِيبِ. ذَكَرْنَا بِدَايَةِ الْأَقْوَالِ الْمَذْكُورَةِ ضَمْنَ الْأَحَادِيثِ مِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ.

مثل: (إِلَّا) قَبْلَ (إِلَى)، وَ (أَنَا) قَبْلَ (أَنْتَى)  
ه- حَرْفُ الْمَدِّ (أ) يُعَدُّ حَرْفَيْنِ مُتَكَرِّرَيْنِ مِنَ الْأَلْفِ. لِذَا يُذَكَّرُ أَوَّلًا فِي التَّرْتِيبِ. ذَكَرْنَا الْأَلْفَاطَ الَّتِي جَاءَ بِهَا مُسَلِّمٌ عَقِبَ الْأَسَانِيدِ لِبَيَانِ زِيَادَةِ فِي الرِّوَايَةِ أَوْ الْمَخَالَفَةِ فِي اللَّفْظِ مِنْ أَحَدِ الرِّوَاةِ.

و- الْحَرْفُ الْمَشْدُودُ يُجْعَلُ حَرْفًا وَاحِدًا. فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَتَقَى، أَتَقَى.  
ز- وَكَذَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ وَهَمْزَةُ الْقَطْعِ: سَوَاءً. وَاعْتَمَدْتُ فِي الْفَهْرَسَةِ طَرِيقَةً سَهْلَةً مَأْلُوفَةً، تُفِيدُ جَدًّا فِي سُرْعَةِ الْبَحْثِ وَالنَّظَرِ، يُمْكِنُ إِبْجَالُهَا بِالْآتِي:

أ- تُرْتَّبُ الْأَطْرَافُ حَسَبَ الْمَادَّةِ (الْكَلِمَةِ) هَجَائِيًّا، فَيَبْدَأُ حَسَبَ التَّرْتِيبِ بِالْكَلِمَةِ الْأَقْلَى حُرُوفًا، فَيُؤْتَى بِجَمِيعِ الْكَلِمَاتِ نَفْسِهَا عَقِبَهَا دُونَ أَنْ تَأْتِيَ زِيَادَةُ فِي بَنِيَةِ الْكَلِمَةِ فِي آخِرِهَا.

ب- لَا تَعْتَمَدُ (ال) التَّعْرِيفَ فِي التَّرْتِيبِ الْهَجَائِيِّ مِنَ الْكَلِمَةِ إِلَّا إِذَا اقْتَرَنْتَ ب- (ل) قَبْلَهَا، مِثْلُ: أَبَاءُكُمْ - أَبَاؤُكُمْ - أَبَائُكُمْ...



حتى لا نضطر إلى تباعد الكلمات في الفهرس وهي ذات أصل واحد، لم يختلف فيها إلا أنها ذكرت في سياق جملة مختلف.

به عناية نصّ وتوزيع، إذ صَحَحْنَا النصَّ قدرَ الإمكان أن يقع فيه تحريف أو تصحيف. وورّعنا مقدمة النووي إلى فقرات لتضح معانيها.

ط- كلمات: الله، الذي، التي، اللاتي، اللاتي... تعدُّ في حرف الألف.

ي- (ال) لا تعد في أول الطرف من الأحرف المرتبة هجائياً.

وذكرنا فهرساً للصحابة الواردة أحاديثهم في الصحيح، وبيان مواضع أحاديثهم، مستفيدين في هذا العمل من الأستاذ عبد الباقي، مع بعض التعديل.

٦- أضفنا إلى هذا العمل كتاب « علل أحاديث صحيح مسلم » لأبي الفضل بن عمار الشهيد المتوفى سنة (٣١٨)، وهي جملة أحاديث أعلاها بسوء حفظ بعض الرواة أو مخالفتهم ونحوهما.

وهي في أصلها رسالة حَقَّقَتْ في دار الهجرة سنة (١٩٩٠). وَقَعَ المحقِّق فيها ببعض التصحيفات، وهي في المخطوط على الصواب، ونسبة أحاديث إلى مسلم وهي ليست فيه.

وقد نبهنا على أشياء من هذا القبيل في الهامش، وعزونا الأحاديث المذكورة من مسلم إليه بأرقام هذه الطبعة، واضعين إيّاها بين حاصرتين في المتن نفسه.

٧- أمّا بالنسبة لشرح الإمام النووي، فقد اعتنينا

أما شرحه للنصوص الواردة في الصحيح، والأحاديث، فقد اتبعنا في ذلك طريقة الفتح لابن حجر تقريباً، فذكرنا تحت كل حديث شرحه، وقدّمنا في أصل الشرح وأخرنا ليتناسب المذكور من الشرح مع المتن، إذ أصل الشرح متداخل، يشرح باباً بأكمله فيقدم ويؤخر دون مراعاة للترتيب، لذا قد يعتقد القارئ والباحث أن شرحاً ما لم يذكره النووي عند حديث بعينه، لأنه لم يجده بقرينه أو تحته، أو لم يتضح ذلك بفقره، في حين أنه موجود قبل صفحات أو بعد صفحات، أو ضمن فقره مليئة غير واضحة المعالم والشرح.

فهذا الشرح قمنا بتجزئته على مفردات المتن، ومتابعيته متابعة دقيقة عليه، فنورد النص أو الحديث، ثم تبعه بالشرح مجزأ على مفردات المتن، فإذا كان في الحديث ثلاثة مواضع من الشرح مثلاً جُزِئ الشرح إلى ثلاث فقرات في ثلاثة أرقام مشار إليها من المتن نفسه كهامش.

فظهر بذلك الشرح في ثوب جديد لا مثيل له سابقاً، دون إنقاص في مادته مرتباً مجزأ معداً بطريقة سهلة مألوفة، يمكن أن يستفيد منها القاصي والداني، والمتعلم والمبتدئ، دون جهد في البحث والتناول. وهذا يُقلِّل الأخطاء ممن يظنُّ في بعض النصوص أن

	١٠		مقلعة			
--	----	--	-------	--	--	--

التنوي رحمه الله لم يشرحها، لأنه لم يجد الشرح  
مصاحباً للمتن في ذلك الموضع.

٨- مراعاة المسائل الفنية في إخراج نسخة  
صحيحة في صورة متقبلة، وإخراج مناسب، ليقع في  
مجلد واحد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

١٦/ربيع الأول/١٤٢١

١٨/حزيران/٢٠٠٠